تقرير موجز مواضيعي

دعم الأشخاص النازحين داخليًا بعد العودة

©UNAMID | Albert Gonzalez Farran

أكتوبر 2021

يجب أن تتوافر للأشخاص النازحين داخليًا القدرة على اتخاذ قراراتٍ مستنيرة وطوعية حول الحلّ الدائم المناسب لهم، علمًا بأنّ العائدين من النزوح الداخلي لا يتوصلون تلقائيًا إلى حلٍّ دائمٍ لنزوحهم بمجرّد عودتهم إلى مكان إقامتهم الأصليّ بل حينما يتمكّنون من تذليل أوجه الضعف المرتبطة بنزوحهم وتلبية الاحتياجات المرتبطة بالحماية جميعها. وتُظهر نتائج الدراسات الثمانية التي أجراها صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام في دارفور في عاميّ 2020-2021 أنّ معظم العائدين من النزوح قد استعادوا أرضهم السكنيّة والزراعيّة، ما يشير بصورةٍ لا لُبس فيها إلى أنّ استعادة الأرض هي شرطٌ أساسيٌّ للعودة. وفي المحليّات الثمانية حيث أُجريت هذه الدراسات، تبيّن أنّ العائدين من النزوح الداخلي يواجهون تحديّات في الحصول على مياه الشرب والمرافق الصحيّة. وبحسب النتائج أيضًا، يَظهر تفاوتٌ جدّ ملحوظ بين المحليّات، ففي بعضها يعاني العائدون من النزوح الداخلي من انعدامٍ أكبر في أمنهم الغذائي، في حين يعانون في محليّاتٍ أخرى من إمكانيةٍ أقلّ للحصول على التعليم. ويستدعي هذا الأمر إجراء تقييمٍ محدّد لكلّ منطقة عودة لتكييف الدعم بما يلائم الاحتياجات المحدّدة للنازحين داخليًا.

لا تزال مشكلة النزوح الممتد لأعدادٍ كبيرةٍ من الأشخاص قائمةً بشكلٍ كبيرٍ في دارفور. وتشير التقديرات لعام 2020 إلى وجود 2.5 ملايين نازح داخلي في دارفور ولجوء ما يقارب 400 ألف من سكانها إلى بلدانٍ مجاورة.[1] ولا يزال حوالي 69% من مجمل الأسر النازحة في حالة نزوحٍ ضمن دارفور، في حين انتقلت نسبة 12% منها إلى بلدانٍ مجاورة وعادت نسبة 19% إلى مكان إقامتها الأصليّ.[2] بعبارةٍ أخرى، لم يتمكّن سوى أقلّ من ربع النازحين بسبب النزاع من العودة.

ينصّ اتفاق جوبا للسلام على أنّ التوصّل لحلولٍ دائمةٍ هو أولويّة، ويولي اهتمامًا خاصًّا للوضع في دارفور. ويَعتبر الاتفاق أنّ التوصّل لحلولٍ للنزوح يشكّل جزءًا لا يتجزأ من عمليّة بناء السلام. وتنوي حكومة السودان أن تطلق في العام 2021 الاستراتيجيّة الوطنيّة الخاصّة بالحلول للأشخاص النازحين داخليًا والعائدين من النزوح الداخلي واللّاجئين والمجتمعات المضيفة والتي ستقدّم إطار عملٍ استراتيجي وخارطة طريق تشغيليّة ضروريين للمضي قدمًا نحو التوصّل لحلولٍ دائمةٍ للمجتمعات النازحة في البلد.

تُحقَّق الحلول الدائمة للأشخاص النازحين داخليًا عندما لا يحتاجون إلى مساعدة أو حماية محدّدة مرتبطة بنزوحهم.[3] وإذ يعرض هذا التقرير الموجز العوائق الأساسيّة التي تعترض العودة المستدامة[4]، يُشكّل جزءًا من سلسلةٍ من خمس تقارير موجزة مواضيعيّة تقدّم رؤى ورسائل أساسيّة مستقاة من الدراسات الثمانية حول التحليل الخاصّ بالحلول الدائمة وبناء السلام التي أجراها صندوق بناء السلام في مختلف أنحاء دارفور.

النقاط الأساسيّة الواجب مراعاتها عند وضع السياسات والبرامج

- **يتوجب على الجهات الفاعلة دعم الأشخاص العائدين لإستعادة مصادر رزقهم بعد العودة** نظرًا إلى أنّ العودة الفعليّة واستعادة الأرض لا يمكن أن تتطرق بمفردها لجميع أوجه الضعف المرتبطة بالنزوح.
- **يتوجب على الجهات الفاعلة إيلاء اهتمامٍ خاص لحلّ النزاعات وإحلال الأمن في مناطق العودة** إذ يُعدّ استتباب الأمن شرطًا أساسيًا للعودة وعنصرًا جوهريًا لضمان استدامتها.
- **يتوجب على الجهات الفاعلة منح الأولويّة لتوفير المرافق الصحيّة في مناطق العودة** ولاسيما منها المياه إذ تُعدّ المياه مصدر رزقٍ أساسيّ ويشكّل توفيرها تحدّيًا للأشخاص العائدين من النزوح الداخلي. ويكتسب هذا الأمر أهميّةً كبيرةً نظرًا إلى أنّ المياه هي مسبّبٌ أساسيٌّ للنزاع.
- **يتوجب على الجهات الفاعلة اتّباع نهجٍ محدّد لكلّ منطقة** عند تصميم البرامج لتكييف الدعم بما يلائم أوجه الضعف المحدّدة للأشخاص العائدين من النزوح والتطرّق لها بشكلٍ ملائم بحسب مكان إقامتهم.

أعدّ هذا التقرير:

JIPS informing solutions to internal displacement

إلى أيّ مدى تمكّن العائدون من الاندماج مجددًا في المجتمع؟

تُظهر النتائج أنّ معظم العائدين (83%) تمكنوا من استعادة أرضهم الزراعية والسكنية التي شغلوها قبل النزوح. بعبارةٍ أخرى، إنّ من اختار العودة هم النازحون الذين تمكنوا من استعادة أرضهم. وتؤكّد النتائج أنّ هذا الأمر لأساسيٌ لضمان استدامة العودة بما أنّ زراعة المحاصيل هي المصدر الأساسيّ لكسب الرزق لأغلبيّة العائدين (85%). ويبدو أن انعدام الأمن شائعٌ في معظم المحليّات وتُظهر النتائج أنّ العائدين يتعرّضون لحوادث أمنية أكثر بقليل من غير النازحين (باستثناء محليّة طويلة حيث الفارق أكبر بكثير). **وبالتالي إنّ إيلاء الاهتمام لحلّ النزاعات وإحلال الأمن في مناطق العودة هو لضروريّ إذ يُعدّ استتباب الأمن شرطًا أساسيًا للعودة وعنصرًا جوهريًا لضمان استدامتها.**

العائلات التي تعرّضت للسرقة مرّة على الأقل في السنة السابقة لإجراء الاستبيان (ديسمبر 2020)

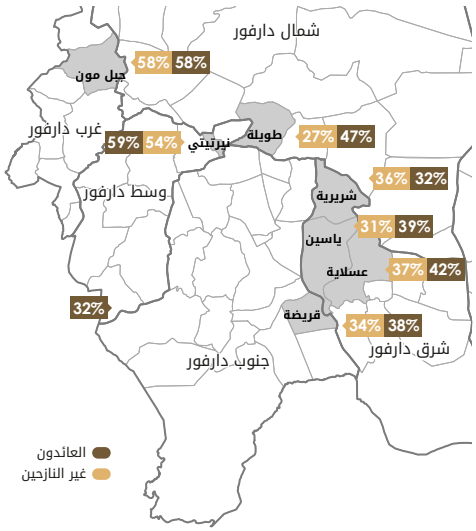

وعلى صعيدٍ متّصل، تُظهر النتائج أنّ جزءًا كبيرًا من موجات العودة هي حديثة إذ عاد 46% في خلال السنوات الخمسة الماضية. كما وتُظهر أنّ غالبية العائدين (87%) ينوون البقاء واستكمال عمليّة الاندماج من جديد. وإذ لا يمكن للعودة الفعليّة واستعادة الأرض أن تتطرق بمفردها لجميع أوجه الضعف المرتبطة بالنزوح، من المهمّ دعم العائدين لإستعادة مصادر رزقهم بعد العودة. ويتطلب إنفاذ هذا الدعم الحصول على الأدلّة لتحديد التحدّيات الأساسيّة التي يواجهها الأشخاص النازحون داخليًا بعد العودة وذلك عبر المقارنة مع المجتمعات غير النازحة[5]، ممّا يساعد على تمييز التحدّيات التي تواجهها المجموعات السكانية جميعها وتلك الخاصّة بالعائدين.[6]

الحصول على المياه المأمونة والمرافق الصحيّة هي تحدّيات خاصّة بالعائدين

أظهرت الدراسة تحدّيين خاصّين بالعائدين، ففي المحليّات الثمانية حيث أُجريت الاستبيانات، تبيّن أنّ العائدين لديهم إمكانيّة وصولٍ أقلّ للمياه والمرافق الصحيّة من السكّان غير النازحين وأنّهم أقلّ اكتفاءًا بكميّات المياه المتوافرة لتلبية احتياجات الأسرة. وأظهرت كذلك أنّ نسبةً أعلى من العائدين تمارس "التغوط في العراء"، ما يُشير إلى نقصٍ حاد في المرافق الصحيّة الأساسيّة.

وتُظهر النتائج أيضًا أنّ الكثير من نقاط توزيع المياه في مناطق العودة قد دُمّرت في خلال النزاع أو تداعت. ويحمل توافر المياه أهميّةً كبيرة لأنّها مورد طبيعي أساسيّ للحياة وكسب الرزق وممكن أنّ تشكّل محرّكًا للنزاع. **ولذلك، لضمان إعادة اندماج مستدام في مناطق العودة والتقدّم نحو التوصّل لحلولٍ دائمةٍ في دارفور، من الأساسيّ أن تولي الجهات الفاعلة الأولويّة لتوفير المرافق الصحيّة ولاسيما منها المياه.**

قدرة الوصول إلى المياه والصرف الصحيّ

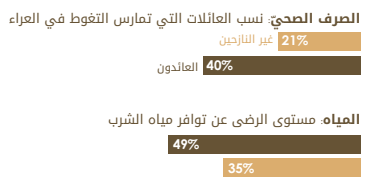

دعم مكيّف بحسب المنطقة هو حاجة ضروريّة في مناطق العودة

يُذكر من ضمن التحدّيات الأساسيّة التي شاركها العائدون والسكّان غير النازحين في المحليّات الثمانية حيث أُجريت الدراسة: انعدام الأمن وعدم توافر كميات كافية من الطعام وقدرة وصول محدودة إلى الخدمات الأساسيّة كمراكز الشرطة والتعليم والمرافق الصحيّة والمياه المأمونة والخدمات الطبيّة. وتُعدّ هذه تحدّيات انمائيّة تطال السكّان جميعًا وتستدعي وضع برامج طويلة الأمد على صعيد المنطقة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة. بيد أنّ النتائج تُظهر أنّ العائدين يواجهون صعوباتٍ إضافيّة، يُذكر منها

خلفية

يستند هذا التحليل إلى ثماني دراسات أجريت في جميع أنحاء دارفور في عامي 2020 و2021 ضمن إطار عمل صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام. عُمِل على إشراك جميع المجتمعات المتضررة من النزوح – أي النازحون، وغير النازحين، والبدو، والعائدون من النزوح الداخلي واللاجئون سابقًا - في المناطق المستهدفة في محليات طويلة وعسلاية وياسين وشعيرية وقريضة وجبل مون بالإضافة إلى نيرتيتي وأم دخن. تم إقران الاستبيانات التي أُجريت مع عيّنة واسعة النطاق من المستجيبين ببيانات نوعية شاملة ومعمقة، لتشكل معًا قاعدة الأدلة للرؤى والتوصيات المقدمة هنا.

وأشرفت على الدراسات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) ووكالات صندوق بناء السلام (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، واليونيسيف (UNICEF) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO))، مع تلقي التوجيه الفني من مجموعة عمل الحلول الدائمة في السودان (DSWG). هذا وقادت المنظمة الدولية للهجرة عمليّة إجراء الاستبيان على صعيد الأسر، في حين أدارت مبادرة التنمية السودانية (SUDIA) عمليّة جمع البيانات على مستوى المحليّات. وتولت مؤسّسة خدمة تنميط النازحين داخليًا المشتركة (JIPS) وضع المنهجية والأدوات وإجراء التحليل وإعداد التقارير. يمكن مراجعة جميع التقارير الخاصّة بالمحليّات على منصّة الويب.

1. في حين أنّ انعدام الأمن والجريمة شائعٌ في محليّات عدّة ويطال جميع السّكان، يواجه العائدون في محلّية طويلة هذه التحدّيات على صعيدٍ أوسع إذ أشار 47% منهم إلى أنّهم تعرضوا للسرقة في خلال السنة الماضية في مقابل 24% من السكّان غير النازحين.

2. يختلف مستوى انعدام الأمن الغذائي بشكلٍ كبير ولكن في المحليّات حيث يستشري، تكون الأسر العائدة أكثر عرضةً له. فعلى سبيل المثال، يعاني 75% من العائدين في محليّة نيرتيتي من انعدام الأمن الغذائي في مقابل 65% من السكّان غير النازحين. وفي المقابل في محليّة عسلاية حيث انعدام الأمن الغذائي أقلّ انتشارًا، لا تتوافر لدى نسب متشابهة من العائدين وغير النازحين (20%) كميّاتٌ كافية من الطعام.

نسب العائلات التي لم تملك ما يكفي من الطعام أو المال لشراء الطعام في الأسبوع السابق لإجراء الاستبيان (ديسمبر 2020)

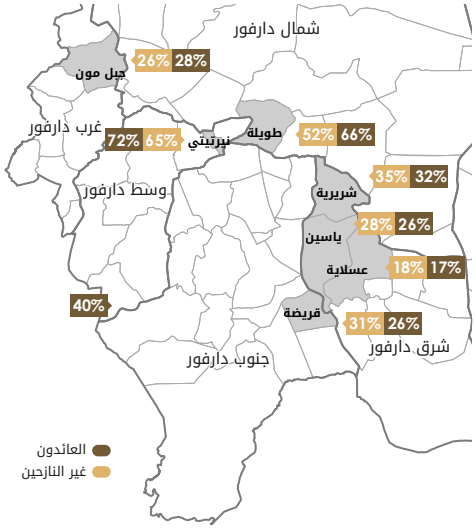

3. تختلف نسب الالتحاق بالمدرسة بشكلٍ كبير بين المحليّات. في وسط دارفور، يعاني العائدون من أقلّ نسبٍ من الالتحاق بالمدرسة. ففي محليّة نيرتيتي، يلتحق ثلث الأطفال بين عمر السادسة والثالثة عشر بالمدرسة، و12% فقط منهم في أم دخن. وفي هذه الأخيرة، لا يتوافر التعليم الرسميّ إلّا في البلدات ممّا يعني أنّ الكثير من مناطق العودة لا مرافق تعليمية فيها. وفي المقابل، يتمتع الأطفال العائدون في محليّة طويلة بقدرة وصولٍ أفضل إلى التعليم (77% من الفتيان و71% من الفتيات) مقارنةً بالأطفال غير النازحين (48% من الفتيان و47% من الفتيات).

ونظرًا إلى الاختلاف الكبير في التحدّيات التي يواجهها العائدون في مختلف مناطق العودة، من الأساسيّ اتّباع نهجٍ محدّد لكلّ منطقة لتحديد الأولويّات وتكييف الدعم بما يلائم السكّان.

استشهاد مقترح: صندوق بناء السلام في السودان، مجموعة عمل الحلول الدائمة في السودان، مفوضية الأمم المتّحدة السامية لشؤون، خدمة تنميط النازحين داخليًا المشتركة (2021). تقرير موجز مواضيعي: دعم الأشخاص النازحين داخليًا بعد العودة.

أعد التقرير: مارغاريتا لوندفيست-هودومادي (خدمة تنميط النازحين داخليًا المشتركة)، تيريز بورن مايسن (مستشارة مستقلة لخدمة تنميط الأشخاص النازحين داخليًا المشتركة). يتوجّه الفريق بالشكر الخاص إلى خضرا إلمي (مفوضية الأمم المتّحدة السامية لشؤون/ مجموعة عمل الحلول الدائمة في السودان) على المشورة الاستراتيجية والمراجعة الدقيقة، وإلى كورينا ديموتاز (خدمة تنميط النازحين داخليًا المشتركة) على المراجعة التحريرية، وإلى VisuaLab على التصميم، وإلى ستيفي الشقطي على الترجمة إلى اللغة العربية. ويعرب الفريق أيضًا عن خالص امتنانه إلى مجموعة عمل الحلول الدائمة في السودان على الآراء والمعلومات الارتجاعية التي قدمتها من خلال مشاوراتٍ عدّة.

وتمّ إتاحة الدعم التقني لخدمة تنميط النازحين داخليًا المشتركة من خلال التمويل المقدّم من قبل صندوق بناء السلام في السودان والحكومة الأميركية من خلال مكتب السكان واللاجئين والهجرة. إنّ محتوى هذا التقرير هو مسؤوليّة شركاء العمل ولا يُعبّر بالضرورة عن وجهات نظر صندوق بناء السلام أو مكتب السكان واللاجئين والهجرة.

جميع الحقوق محفوظة. يتمتّع شركاءالتنفيذ بحقوق طباعة ونشر هذا التقرير. يمكن استنساخ هذا التقرير لأغراض تعليمية واقتباس عناصر منه في منشوراتٍ أخرى على أن يتمّ ذكر شركاء التنفيذ بحسب الاستشهاد المقترح أعلاه

الحواشي

1 2021 الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2020).

2 2020 حول الأشخاص النازحين داخليًا والعائدين (منذ 2003) وبحسب أرقام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول اللاجئين في دارفور من نوفمبر 2020.

3 بنزوحهم وعندما يعيشون حياةً خالية من التمييز. مشروع بروكنغز-بيرن بشأن التشرد الداخلي (2010) - إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات حول الحلول الدائمة للنازحين داخليًا، أبريل 2010.

4 بيّن أوجه تشابه كثيرة بين المجموعتين.

5

6 المتحدة الإنمائي، المجلس الدانمركي للاجئين وآخرون (2018) دليل التحليل الخاص بالحلول الدائمة: أداة لقياس التقدم المحرز نحو التوصل للحلول الدائمة للنازحين داخليًا.